الثورة
السبت 9 رمضان 1433 هـ - 28 يوليو 2012م العدد (17420)

ارتفاع العملة المصدرة في مايو ٢٠١٢م

■ ،خاص/الثورة

بلغت العملة المصدرة في نهاية شهر مايو ٢٠١٢م نحو ٧٦٨ مليار ريال مقابل نحو ٧٥٥ مليار ريال في نهاية شهر ابريل ٢٠١٢م .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن العملة المصدرة زادت بقرابة ١٣ مليار ريال في ابريل عما كانت علية في مارس .

وتوزعت العملة المصدرة على الفئات المختلفة ، حيث بلغت العملة المصدرة من فئة الألف الريال ٦٠٢,٢ مليار ريال تمثل ٧٨٪ من إجمالي العملة المصدرة ،يلي ذلك فئة الخمسمائة ريال حيث بلغت العملة المصدرة منها ١٢٨,٦ مليار ريال تمثل ١٧٪ من إجمالي العملة المصدرة.

كما تم إصدار ١٥,٣مليار ريال من فئة المائتين والخمسين ريالاً ، و٣,٥ مليار ريال من فئة المائتين ريالاً و١١,٧ مليار ريال من فئة المائة ، و٢,٥ مليار ريال من فئة الخمسين ، و١,٥مليار ريال من فئة العشرين ،و١,٦ مليار ريال من فئة العشرة ، و٥٦٥ مليون ريال من فئة الخمسة ريالات .

اختتام دورة التخطيط الاستراتيجي وإعداد المشاريع بالمحويت

■المحويت/سبأ

اختتمت بمحافظة المحويت دورة تدريبية خاصة بمجال التخطيط الاستراتيجي وإعداد المشاريع، نظمها فرع جمعية الهلال الأحمر اليمني بالمحافظ.

وتلقى ٢٤ متدربا من الإداريين ولجان المتطوعين والمتطوعات على مدى خمسة أيام عددا من المعارف المتعلقة بطرق التخطيط الإستراتيجي وإعداد المشاريع .

وفي حفل الاختتام ألقيت عدد من الكلمات من قبل أمين عام فرع الجمعية سعد علي الحفاشي والأمين العام المساعد ثابت حرمل ومنسق الدورة الدكتور احمد الصايدي، تناولت في مجملها أهم محاور التدريب التي اشتملت عليها الدورة التدريبية. موضحين أن تنظيم الدورة يأتي في إطار التحضير والإعداد لإنجاز وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع والتدخلات الفاعلة التي ستعمل الجمعية على تنفيذها في مختلف المجالات من أجل تطوير نشاطات العمل الخيري والإنساني وتطوير المجتمعات المحلية.

منوهين بأهمية دور التخطيط الناجح في إعداد وتنفيذ مشاريع العمل الفاعلة الرامية إلى تحسين أوضاع المجتمعات المحلية وتطوير مستويات الخدمات الإنسانية والخيرية في المناطق المحتاجة من خلال البرامج والمشاريع والتدخلات المختلفة التي ستعمل جمعية الهلال الأحمر اليمني والمنظمات المانحة على تنفيذها في العديد من المجالات.

ميزان الخدمات يسجل عجزاً يصل إلى مليار و٢٥ مليون دولار في ٢٠١١م

■ ،خاص/الثورة

سجل ميزان الخدمات عجزاً خلال العام الماضي ٢٠١١م بلغ حوالي مليار و٢٥ مليون دولار .

وبينت إحصائية رسمية أولية فإن العجز ارتفع بنحو ٢٨٩ مليون دولار عما كان عليه في عام ٢٠١٠م والبالغ ٧٣٦ مليون دولار .

وشهد ميزان الخدمات تحسناً ملحوظاً عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م حيث انخفض العجز من ١.١٤٢,٢- مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٨٩٥,٧- مليون دولار عام ٢٠٠٩م ما أدى إلى تراجع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٦٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٩٩٪ عام ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض إجمالي المدفوعات بمقدار ٢١٤,٨ مليون دولار لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٢١٣٢,٨ مليون دولار مقارنة بـ ٢٣٤٧,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨م ,مقابل ارتفاع إجمالي التحصلات بمقدار ٣١,٨ مليون دولار عن عام ٢٠٠٨م لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ١٢٣٧,٢ مليون دولار ويرجع سبب انخفاض إجمالي المدفوعات أساساً إلى تراجع مدفوعات خدمات النقل والتشييد والتأمين بمبلغ إجمالي بلغ حوالي ٢٨٢,٨ مليون دولار.

بقيمة مليار و٣٧٠ مليون ريال
٤ آلاف و٩٠٠ طن إنتاج حضرموت من الأسماك العام الماضي

■ ،المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي الإنتاج من الأسماك والأحياء البحرية بساحل حضرموت خلال العام الماضي ٢٠١١م حوالي (٤٩٠٢) طن بقيمة إجمالية بلغت ملياراً و٣٧٠ ريالا، بنسبة انخفاض ٨٢٪ عن العام ٢٠١٠م.

وأشار التقرير السنوي الصادر عن مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة حضرموت إلى أن كمية الإنتاج الموضحة أعلاه لا تمثل حجم الإنتاج الحقيقي للكميات المصطادة العام الماضي ٢٠١١م كما بلغ إجمالي الإنتاج من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة بواسطة قوارب الصيد التجارية خلال عام ٢٠١١م حوالي (١٥٨٤) طناً بقيمة إجمالية (٥٣٦) ألفاً و٨٨١ دولارا بمعدل منخفض و(٧١٪) عن الإنتاج لعام ٢٠١٠م وأشار إلى أن كمية صادرات محافظة حضرموت السمكية العام الماضي ٢٠١١م، بلغت (٤٠٥٥٢) طنا بمعدل نمو قدره (٤,٨٦٪) عن العام ٢٠١٠م، وتلك الكمية تم تصديرها إلى دول عربية وإسلامية وأجنبية .

وأشار التقرير إلى أن مكتب وزارة الثروة السمكية يولي الاهتمام الكبير بالصادرات السمكية وذلك من خلال الإشراف على فحص المنتجات السمكية ومعاينتها وكذا إصدار الشهادات الصحية لتحسين الصادرات كماً ونوعاً وازدياد أسعارها في الأسواق العالمية.

رأي اقتصادي
الاستثمار في المياه

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، ليس بخاف على رجال المال والأعمال والاقتصاديين في بلادنا اليمن أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية وعلى وجه الخصوص تفعيل دور القطاع الخاص باعتباره أمر حيوي للدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية قدماً فالاستثمار في مصادر المياه في بلادنا يعتبر أمراً هاماً وكوحدة لا تتجزأ لما تعاني منه اليمن من نقص حاد فالزراعة وبصفة خاصة زراعة القات التي تستهلك النسبة الأكبر من المياه المخزنة في باطن الأرض بالتزامن مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان وأرتفاع معدلات الاستهلاك للأفراد والمجتمع ومن خلال هذا المنبر أجد أنه لا يوجد حل وحيد يلائم بلادنا اليمن إلا أن تضع الجهات المختصة حلولاً عملية مناسبة من خلال موقع بلادنا والقيام بالتوعية المستمرة حتى يتم تغيير نمط استهلاك المياه وعدم تروية الأراضي الزراعية بالمياه النظيفة وضرورة استخدام المياه المبتذلة بعد تكريرها وعن طريق التقطير وليس الغمر والمجال مفتوح أمام قطاعنا الخاص للاستثمار في هذا المجال بالقيام بتنقية المياه وتخزينها تحت الأرض لما فيه خفض للتكلفة وسهولة نقل المياه وتشكل بلادنا اليمن مكاناً مثالياً للاستثمار في مشاريع المياه خصوصاً مع توافر اليد العاملة وتدني كلفة الإنتاج وبالتالي إنتاج زراعة ذات نوعية وجودة عالية وبناء اقتصاد مائي تنموي وسياسات مائية واستثمارية لها فعاليتها ونتائجها.

٢,٣ مليون ريال إيرادات الأحوال المدنية بحضرموت خلال النصف الأول

■ الثورة/المكلا/محمد أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة لفرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م (مليونين وثلاثمائة وخمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة وستين ريالاً).

أوضح ذلك الأخ العقيد خالد عوض الجمحي مدير عام فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بمحافظة حضرموت، مشيراً في تصريح لـ(الثورة) إلى أن أبرز الإنجازات والتطورات للفرع خلال الفترة الماضية إدخال أنظمة استخراج البطاقة الآلية للمواطنين وتوعية واستشعار بأهمية استخراج الوثائق الثبوتية: البطاقة الشخصية والعائلية وشهادات الميلاد والوفاة لإثبات مواطنته وحفظ حقوقه القانونية الأمر الذي ولد ارتياحاً كبيراً لدى عامة المواطنين بالمحافظة في سهولة الإجراءات المطلوبة وسرعة حصولهم عليها، مبيناً أن الإجمالي عدد البطائق الشخصية الآلية المصروفة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م (٢٧١٤) بطاقة وصرف عدد (٤٨٣) بطاقة عائلية وعدد (١٥٢٣) شهادة ميلاد وعدد (٤١١) شهادة وفاة.

دراسة تؤكد على دور السياسة المالية في تحقيق النمو

■ ،خاص/الثورة

أكدت دراسة على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحريك معدلات النمو الحقيقية نحو الأعلى .

وبينت أن السياسات المالية عملت في الماضي على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة بغض النظر عن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، فقد أدت إلى تخفيض معدلات نمو الإنفاق العام،مما أدى إلى دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة ركود منذ منتصف التسعينيات، وتحول هذا الركود في بداية الألفية إلى ركود تضخمي بسبب ارتفاع الأسعار الذي نجم جزئيًا عن رفع أسعار المشتقات البترولية، وارتفاع أسعار العقارات الذي نجم عن تخفيض معدل الفائدة.

واستهدفت الحكومة خلال مرحلة التثبيت الهيكلي المنفذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إيقاف التدهور في المؤشرات الاقتصادية ومن ثم السيطرة على عجز الموازنة وميزان المدفوعات ومعدل التضخم وذلك من خلال تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى التثبيت المالي والنقدي وإعادة الهيكلة والتي شملت إصلاح الأجهزة الإدارية وتحديث الأنظمة والقوانين المرتبطة بربط وتحصيل الإيرادات العامة ورفع كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك من خلال الحد من التهرب الضريبي والجمركي وفرض ضرائب جديدة.

كما تم إعادة النظر في هيكل النفقات العامة من خلال ترشيد وتقييد النفقات الجارية وتخفيض الأجور والمرتبات، والتدرج في رفع الدعم عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية، وتحرير أسعار الصرف ومنها سعر الصرف الجمركي، وكذا تمويل عجز الموازنة من مصادر تمويل حقيقية من خلال إصدار أذونات الخزانة كسياسة نقدية لتنظيم العرض النقدي وامتصاص السيولة الزائدة.

خلال العام الماضي
تراجع كمية إنتاج بلادنا من العنب إلى ١٤٩ ألفا و٦٨ طنا

■ ،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من العنب خلال العام الماضي ٢٠١١م حوالي ١٤٩ ألفا و٦٨طنا مقابل ١٦٦ ألفا و٢٧٨ طنا في العام السابق مسجلا انخفضا وصل إلى حوالي ١٧ ألفا و٢١٠ طنا وبنسبة انخفاض سنوي بلغ ١٠,٣٪ .

وأشارت البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها الثورة " إلى أن المساحة الزراعية لهذا المحصول بلغت ١٣ ألفا و٤٧٧ هكتارا في ٢٠١١م مقابل ١٣ ألفا و٦٤٥ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠م مسجلة انخفاضا في المساحة تجاوز ١٦٨ هكتارا وبنسبة تراجع ١,٢ ٪ .

وبحسب البيانات فإن محافظة صنعاء جاءت في المركز الأول بين محافظات الجمهورية في كمية إنتاج العنب العام الماضي وذلك بحوالي ١١٣ ألفا و٢٩٠ طنا مقابل ١٢٩ ألفا و٦٨٤ طنا في العام ٢٠١٠م . مسجلة تراجعا في الكمية بلغ ١٦ ألفا و٣٩٤ طنا وبنسبة تراجع ١٢,٦ ٪، فيما سجلت المساحة تراجعا من نحو ١٠ آلاف و٥٣٢ هكتارا في ٢٠١٠م إلى ١٠ آلاف و٤٢١ هكتارا مسجلة انخفاضا بنحو ١١١ هكتارا أي بمعدل تراجع سنوي ١,٠٥ ٪ . وجاءت ثانيا أمانة العاصمة في كمية إنتاج العنب العام الماضي حيث بلغت ١١ ألفا و٦٢٣ طنا ، مقابل ١٢ ألفا و ٢٣٢ طنا في العام السابق مسجلة تراجعا بلغ حوالي طن وبنسبة نمو سنوي بالسالب وصل إلى ٤,٩٪ . وفي نفس الفترة سجلت مساحة إنتاج العنب في الأمانة انخفاضا من حوالي ألفا و٧٣ هكتارا إلى ألفا و١٣ آلاف هكتار وبانخفاض ٦٠ هكتارا وبنسبة تراجع ٥,٥ ٪ في المساحة . وجاءت في المرتبة الثالثة محافظة صعدة بكمية إنتاج للعنب في ٢٠١١م بلغت حوالي ١١ ألفا و٨٢١ طنا مقابل ١٠ آلاف و٩٢١طنا في العام السابق ٢٠١٠م، في مساحة زراعية بلغت ٩٧٥ هكتارا في ٢٠١١م، مقابل ٩١٦ هكتارا في ٢٠١٠م .

دور الزكاة في التكافل الاجتماعي

أحمد ماجد الجمال●

□ **تطبيق الزكاة لها خصوصيتها وتميزها وهي ككل عملية تنفيذية وإجرائية لها العديد من النواحي الايجابية والنقاط السلبية ولها من البواعث ما يدفعها إلى الأمام ومن المعوقات مايثنيها ذلك ،إن الزكاة فريضة ذات نتائج عامة يرتبط تطبيقها بالمجتمع وينعكس عليها وما يدور من شؤون وشجون كالقبول العام من الإفراد والمسارعة في أدائها تتضمن لمحات ايجابية وتعكس مجالاً رحباً واسعاً لجمع مواردها والإنفاق بمصارفها من خلال عمل مؤسسي تؤدي الغاية المقصود منها في تنمية المجتمع وتحقق التكافل بين أبنائه لأن الزكاة مصدرها "زكا " إذا زاد ونما وإذا صلح وإذا طهر وعلى ذلك فان معنى الزكاة هو البركة والنماء والطهارة والصلاح**

أما الصدقة فهي العطية وهي أعم من الزكاة.

والزكاة جزء من نظام التكافل الاجتماعي (ومعناه التفاعل الذي يحدث بين أفراد المجتمع) وتساعد الأفراد والذين هم المكونون للمجتمع وكل ما يقوي شخصية الفرد وينمي مواهبه وطاقاته المادية والمعنوية من غير شك تقوية للمجتمع وترقية له..

فالزكاة لاتقدم تطوعا، بل هي إلزامية التكافل بين القادرين والعاجزين كما أنها لاتفرض إلا على من يبلغ ماله مبلغاً معيناً وتقوم بإعادة الأفراد الذين يتعرضون للأزمات كالبطالة وتدهور في الدخل أوعدم الحصول على قوت اليوم أو موت عائل الأسرة أو الشيخوخة أو العاهات المستديمة أو المرض أو الولادة أو الإصابات البدنية أو الكوارث....إلى مستوى معيشي قبل التعرض لمثل تلك الأزمات ،وبذا تشتمل الزكاة جميع أفراد المجتمع طالما تعرضوا لأزمة ولايشترط أن يكونوا ممن يملك النصاب أسوة بالمشتركين في التأمين الاجتماعي،فنتيجة للخلل الذي قد يحدث في العلاقات الإنسانية تنشأ في المجتمع مشكلات تتعمق بشكل مؤذ إن لم يعمل على حلها والتخفيف من مضارها.

ودور الزكاة في مثل هذه الحالات هو التخفيف من آثار كثير من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو باخر على البنيان الاجتماعي فتعمل الزكاة على سد تلك الثغرات ومن هذه المشاكل مثلاً مشكلة التسول بمعالجتها عن طريق تشغيل القادرين على العمل وضمان الكفاية للعاجزين عنه.. وهكذا لجملة المشاكل الاجتماعية،كون الزكاة جزءاً من مصادر تمويل التنمية لشرائح معينة من المجتمع ولها حرمة دينية لاتتوافر لأي نوع من أنواع الموارد المالية الأخرى وتطبيقها لايحتاج سوى إيقاظ وتذكير الفرد المؤدي لها وجهاز توزيع كفؤ يبذل الجهد المطلوب. .وهذه من الخصائص الهامة التي تتمتع بها الزكاة.

من المفترض أن تؤدى الزكاة حسب أصولها ومن كامل أفراد المجتمع المتوجب عليهم وعندما يتحقق هذا الأمر وتكون الزكاة هماً عاماً يمكن ملامسة آثارها عمليا وقطف ثمارها، وعلى ذلك تكون مسؤولية جمع وإنفاق الزكاة وبمصارفها مسؤولية جماعية لسد حاجة المحتاجين إما بتأمين دخل أو تهيئة عمل ليستطيع الفرد متابعة السير مع قافلة المجتمع وبذلك يكون التكافل الاجتماعي ثمرة لتآزر العلاقات الروحية والاقتصادية والثقافية التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم .

باحث بوزارة المالية